

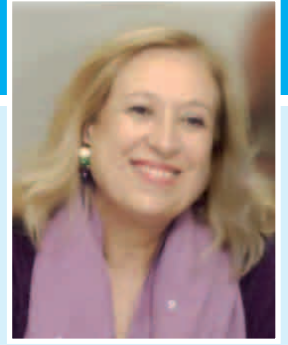
الحراك النسوي وواقع النساء في ليبيا  
بعد تحول الانتفاضة إلى نزاع مسلح

**امرأة حديدية...**

ذكرى سرسج عراقية لا تعترف بالخطوط الحمراء

النازحات والمهن الهامشية...  
وقانون النظام العام في السودان





د. سكيبة جوراوي

المديرة التنفيذية

سوف تكفل حتما بالنجاح نحو إقرار مساواة حقيقية أمام القانون وفي القانون، وإن طال الزمن وحضت الطريق بالأشواك والجراحات.

يبقى العائق الأخطر أمام حرية النساء ذلك الذي يأتي من أقرب الناس، من العائلة والأهل الذي يتمتعون بامتياز «الذكورة»، وهو الذي يمارس ويكرس ضمن الفضاء الخاص حيث تتشكل أولى التصورات والأفكار حول أدوار كل من النساء والرجال وقدراتهم ومكانتهم في الأسرة وفي المجتمع.

وفي تونس، حيث تعتبر مجلة الأحوال الشخصية الوثيقة القانونية الأكثر قربا من إحقاق المساواة التامة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالزواج والطلاق والمسؤولية تجاه الأطفال، يرجع الفضل في ذلك لأمهاتنا وأيضا لأخواتنا المناضلات صلب المؤسسات والنقابات والجمعيات اللاتي جازفن وخاطرن لإقرار المزيد من العدالة والمساواة. والفضل كذلك يرجع إلى نخبة من الرجال المستنيرين والحدائثيين الحاملين لقضايا النساء وهمومهن ممن شاركوا بفاعلية من أجل الدفاع عن حقوق النساء قبل الاستقلال، ولكن أيضا قبل ثورة 14 جانفي 2011، وبعدها ضمن الحراك الذي عشناه خلال السنوات القليلة الماضية وما يزال مستمرا.

لنحتفي بتاريخ 8 مارس من كل سنة ولنجعله في كل مرة خطوة نحو عدالة حقيقية ومساواة فعلية وكاملة تضع حدا لمظاهر التمييز والعنف الممارس ضد الفتيات والمراهقات والنساء في مختلف أنحاء العالم، باعتباره من أهم العوائق التي تحول دون التمكين الشامل للنساء. ورجائي أن يدفع هذا الموعد نحو مزيد ترسيخ ثقافة السلم والحوار، بفضل تضافر جهود جميع الفاعلين الداعمين لقضايا النساء وحقوقهن، كل من موقعه ●

مع كل 8 مارس من كل سنة، نستذكر تاريخ النساء العربيات الحافل بالنضالات التي لم تنته بعد. معارك عديدة خاضتها النساء العربيات من أجل الحصول على حقوقهن... فزن في العديد من المعارك الحقوقية، وخسرن معارك أخرى ومازلن يحاربن في عديد الجبهات لضمان حق، وتطوير آخر، ومنع آخر من السقوط... ففي منطقتنا العربية، افتكت النساء في جل البلدان اعترافا بحقوقهن ظل إلى حد ما يرنو إلى الإقرار بالحق والتمتع به فعليا. لذا ما تزال الطريق طويلة، وعديدة هي النجاحات التي لم تتحقق بعد على مستوى سد الفجوات والقيام بالإصلاحات التشريعية الضرورية نحو إقرار المساواة الحقيقية أمام القانون وفي القانون على حد سواء.

ونحن إذ نحتفل جميعا بالثامن من مارس يوما سنويا عالميا للنساء، فإننا نسعى قدر الإمكان أن ننظر إلى تطور الأوضاع بإيجابية، فنتذكر أسماء مئات النساء اللاتي حققن على مر التاريخ بطولات من أجل النهوض بأوضاع النساء ومكانتهن في المجتمع... ولن ننسى طبعاً أمهاتنا وجداتنا اللاتي سعين نحو وضعنا على الطريق الصحيح الذي يقودنا إلى الحدائث والتقدم، في حين كن هن بعيدات عن هذه الطريق ومكروهات على عدم سلكها. ومع ذلك كن يعملن في المنزل وفي الحقول والمزارع دون مقابل ودون أن تثمن أدوارهن الفاعلة ضمن أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وكان تتمتعن بالحق في التعلم رهين إرادة الأب، واختيارهن للزوج موكول بغير إرادتهن.

اليوم تتمتع عديد النساء العربيات بحقوق متساوية في الحياة المهنية والسياسية، لهن الحق في الانتخاب والترشح، وأبواب العمل فتحت أمامهن في جميع المهن... لكن نساء أخريات مازلن يناضلن من أجل الحقوق ذاتها التي تتمتع بها نظيراتهن ومحرومات من العديد من حقوقهن الانسانية... وأنا على يقين أن مسيرتهن

# في البدء كلمة

109 سنة مرت منذ خروج نساء عاملات أمريكيات للمطالبة بالعدالة والمساواة في العمل والحماية والأجر وفي ساعات العمل، وكذلك بالحق في التعليم والمعرفة، والتنديد بمظاهر التمييز والتعسف وبتشغيل الأطفال، وكان ذلك تحديدا في 8 مارس 1908. أما في العالم، فقد مرت 40 سنة منذ انطلق الاحتفاء للمرة الأولى بهذه الذكرى منذ إقرار منظمة الأمم المتحدة سنة 1977 يوما عالميا للمرأة نحتفي فيه جميعا بنضالات النساء في جميع أصقاع العالم، ونرفع أصواتنا عاليا للدعوة نحو الوفاء للحقوق وإقرارها على أرض الواقع، وسن الإصلاحات التشريعية اللازمة لتكريس قيم ومبادئ الانصاف والمساواة والعدالة حقيقة.

لبنى النجار الزغلامي - كوتور

الأرقام والإحصاءات والمعطيات أن الجهود لم تبلغ المستوى المطلوب، وأن قتامة الواقع المتصل بأوضاع النساء ومكانتهن يستوجب قرع نواقيس الخطر لاسيما بالنظر إلى مختلف أقاليم العالم وحيث نجد النساء العربيات مازلن يعيش أوضاع سيئة ومعاناة في ظل اندلاع الحروب والنزاعات هنا وهناك فيصبحن الحلقة الأشد ضعفا وهشاشة والأكثر تهديدا وعرضة للمخاطر والانتكاسات.

ضمن كل هذا الزخم والحراك والواقع المتغير دون هوادة، كل الأعين اليوم وكل عقارب الساعة تتجه نحو موعد 2030 الذي حددته وثيقة خطة التنمية المستدامة لتحويل العالم عبر تنفيذ جدول أعمال تنمية جديد يتضمن 17 هدفا و169 غاية، فهل من أمل لتحقيق تناصف الكوكب على كل الأصعدة وفي كل المناطق؟

لن يكفي الانتظار، لأن المسؤولية مشتركة يجب أن يتحملها كل الفاعلين دونما استثناء ولا بد أن ينخرط فيها أيضا أصحاب المصلحة لاسيما الفئات المهمشة منهم. ولنجعل من المواعيد الحاسمة والتواريخ الدقيقة التي نحتفل بها بين الحين والآخر لتكريم جهود نساء العالم أو لنحيي فيها تكريس حقوق الإنسان... أن تكون منبهات صادحة لتفعيل الحقوق وإقرار أعمالها دون أي تمييز مهما كان سببه، وأن تكون خطوات ثابتة نحو عالم يتسع للجميع •

في كل عام، يجمع المدافعون والمناصرون لحقوق النساء حصاد سنة كاملة من النضالات والحراك والإنجازات المسجلة على مستوى تعزيز هذه الحقوق والدفع نحو بيئة أكثر مساواة وعدالة، وأكثر ملاءمة لإعمال النساء لحقوقهن الانسانية والقانونية. لكن هذا الحصاد أيضا لا يتغافل عن التذكير بالصعوبات وبمظاهر الحيف والظلم الممارس ضد النساء هنا وهناك لا لشيء إلا لكونهن وُلدن إناثا.

فقر مؤنث بامتياز، جرائم الاغتصاب والعنف المنزلي والاستغلال والختان، مخاطر الحروب والنزاعات، وفيات مرتبطة بالحمل والولادة، تزويج للقاصرات، أمية بالإكراه وحرمان من التعليم ومن مواصلة التعليم، تهميش وإقصاء من المشاركة في الشأن العام ومن دوائر صنع القرار، حرمان من الوصول إلى الموارد والخدمات، عدم المساواة في الأجور بالنسبة للعمل نفسه.... والقائمة تطول وتطول بمظاهر التمييز التي تكون تبعاتها وانعكاساتها وخيمتها، لا تطال المرأة فقط بل تلقي بظلالها على الأسرة والمجتمع.

تسعى إلى التصدي لكل ذلك اتفاقيات ومعاهدات ومؤتمرات أممية ودولية، ترنو إلى سد الفجوات وإيجاد الآليات الكفيلة بالدفع نحو إيجاد الحلول، وإن يبدو من خلال



# النازحات والمهمن الهامشية... وقانون النظام العام في السودان

آمال باكر قلب - السودان

يعتبر قانون النظام العام (الضبط الاجتماعي) الصادر من والي ولاية الخرطوم في العام 1996م قانوناً متعمقاً في الإهانة والاستخفاف بالحريات الشخصية والتنكيل بالمواطن بدعوى الأمن المجتمعي والمحافظة على المجتمع من الظواهر السلبية...

والقانون من وجهة نظري قانون يقتنص من القيم للمواطن وبشكل واضح النساء وذلك فيما يحده من محظورات وكذلك في آليات تنفيذه كالجلد والغرامة والسجن ذات الأثر الكبير في حياة العديد من الناس وتحديداً النساء النازحات والمهمن. أولئك اللاتي دفعتهن ظروف الصراعات القبلية والحروب في ولايتي النيل الأزرق ودارفور وجنوب كردان للنزوح بأعداد كبيرة إلى المركز الخرطوم العاصمة هرباً من انعكاسات الحرب المأساوية المتمثلة في الموت أولاً وفي انقطاع المساعدات الإنسانية وانعدام الأغذية والمياه الصحية والسكن الآمن. وأضيف إلى كل ذلك العنف المبني على النوع والتحرش الجنسي والاعتصاب... فنزحن بحثاً عن مأوى ولقمة تسد الرمق لهن ولأطفالهن. وبما أنهن يفتقرن إلى الخبرات المهنية التي تعينهن على تدبير تكاليف الحياة الصعبة في بيئة جديدة تختلف تماماً عن بيئتهن السابقة، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، لم يكن أمامهن غير طريق واحدة وهي الأعمال الهامشية التي تجاوز عدد النساء اللاتي يعملن فيها حوالي 15 ألف امرأة حسب تقرير نشر بالصحافة مستنداً لإحصائيات شبة حكومية.. وهن نساء تتراوح أعمارهن ما بين 30 و40 عاماً حسب دراسة قامت بها الإدارة العامة للمرأة وشؤون الأسرة بوزارة التنمية الاجتماعية في عام 2008...



ومهنة بيع الشاي في أماكن تجمعات المواطنين في الأسواق تعتبر أكثر المهن الهامشية التي تزاولها هؤلاء النازحات. وقد اعتبرت من الظواهر السلبية التي يحاربها قانون النظام العام بعنف وامتهان للحق الشخصي والتغول على حرية المواطن في العمل والحركة التي كفلها لهن الدستور.

## عندما سقطت نادية صابوني شهيدة

عندما ملمت نادية صابوني ذات الأربعين عاماً حاجياتها البسيطة التي تعينها في العمل كمصدر لرزقها البسيط، وهي تحاول الهروب من عربات الشرطة التي اعتادت مطاردة النساء اللاتي يمارسن المهن الهامشية ومصادرة أدواتهن لتقديمهن للمحاكمة، لم تدر نادية في ذلك النهار بأنها تهرب منهم إلى الموت. كان ذلك عندما انغرست في بطنها الحامل أحد أرجل المقعد الذي اعتادت الجلوس عليه وهي تبيع الشاي في الطرقات. سقطت نادية وهي تنزف وتركها رجال الشرطة الذين كانوا يطاردونها غارقة في دماؤها ولم يتم إسعافها إلا بعد ساعة لتفارق نادية الحياة شهيدة للاحتقار الرسمي والاجتماعي للعاملات في المهن الهامشية.

إنه مشهد يستحق الوقوف طويلاً... مشهد يعكس أسوأ ما فيه من عقاب للمرأة التي تعمل في المهن الهامشية... مشهد يؤكد عنف القوانين التي تحاصر النساء في دائرة الشعور بالقهر والمهانة والانتهاك للحقوق الإنسانية خاصة الفئات الضعيفة التي دائماً ما تظل عرضة للانتهاكات على غرار النازحات ونساء الهامش السوداني اللاتي دفعتهن الظروف للنزوح نحو المركز.



## البحث عن الحماية والمطالبة بالحقوق دور المنظمات النسائية

إن تحسين أوضاع النساء ليس مسؤولية الدولة وحدها ولا سياستها التي هي في الأصل غير عادلة على أساس النوع... فقضايا النساء لا يمكن التصدي لها دون إمساك النساء أنفسهن بقضاياهن والدفاع عنها... ولماهضة قانون النظام العام والعمل على الغائه، تكونت مبادرة من بعض الناشطات تحت مسمى «لا لقهر النساء» كامتداد لنضالات النساء السودانيات في مواجهة العنف الموجة ضدهن... وفي مواجهة القوانين التمييزية عامة التي تنتقص حقوقهن وتقلل من قيمتهن.

إذ درجت هذه المبادرة على تنظيم الأنشطة والندوات والحملات المعارضة من أجل إقرار الغائه. إلا أن اليد الواحدة لا تصفق، لذا من الضروري أن تتحول النساء إلى قوة فاعلة ومؤثرة لانتزاع حقوقهن. إن التمتع بالحقوق والقضاء على التمييز المبني على أساس النوع يجعل النساء يعشن أوضاع أفضل. ومن الضروري أيضا أن تعمل الحركة النسائية في السودان متضامنة بقوة للضغط من أجل التوقيع على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيدوا» التي ما زالت الحكومة السودانية ترفض التوقيع عليها.

تركض سيدتي على طاولة التعذيب فينهار صمتها وترفس العذاب تحت قدميها فتجلى ناراً وبركاناً من الوجع الخصيب

فلتعش نضالات النساء في كل مكان من أجل الحقوق المتساوية.. من أجل المشاركة في الحياة العامة... ومن أجل الحياة الكريمة... فالسير للطريق طويل.. طويل لنا وللأجيال القادمة•

نجحت النساء العاملات في المهن الهامشية أو القطاع غير المنظم كما يسميه أهل الاقتصاد في تأسيس ما عرف باتحاد بائعات الاطعمة والشاي، حتى يستطعن من خلاله المطالبة بحقوقهن الإنسانية كالدمع الاجتماعي والبطاقة العلاجية والسكن الشعبي للنازحات والعاملات في المهن الهامشية كحقوق يضمن لهن العيش بكرامة وأمان... فهؤلاء النساء يعشن في أطراف العاصمة في مساكن من صفيح وخيش... مساكن لا تحميهن وأطفالهن من حر الصيف ولا من زمهرير البرد، ومع ذلك يظل هذا السكن العشوائي في حالة تهديد دائم بالإزالة والتكسير بأمر السلطات المحلية مما يزيد من معاناتهن... فالإعلان العالمي لحقوق الانسان تناول بشكل واضح الحق في السكن باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كما ورد في المادة 25 (1) منه حيث تنص «لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد الأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية». ولكن أين تقف هؤلاء من الصحة والرفاهية والعناية الطبية في ظل عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة والموارد والتي تحالفت معها قوانين قاهرة ومدللة تنهك حقوقهن الإنسانية؟

نضال هؤلاء النازحات العاملات في المهن الهامشية وإصرارهن على تكوين هذا الاتحاد رغم الصعوبات التي واجهتهن في تكوينه، جعل وزارة الخارجية الأمريكية تختار رئيسة الاتحاد عوضية محمود ضمن أشجع 10 نساء من جميع أنحاء العالم ومنحها جائزة الشجاعة في العام 2016 لتقدرتها على القيادة وامتلاك الشجاعة في تأسيس هذا الاتحاد مع أخريات لفائدة النساء الكادحات اللاتي يمتنهن أعمالاً هامشية من أجل إعالة أسرهن.



# المراك النسوي وواقع النساء في ليبيا بعد تحول الانتفاضة إلى نزاع مسلح



اجتماع القصي - ليبيا

عبر تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، الذي سأصنّفه في مقالتي هذه إلى أربع فترات رئيسية، الفترة الأولى كانت بدايتها دخول العثمانيين عام 1551م، واستمرت حتى نهاية العصر العثماني، الثانية هي فترة الاستعمار الغربي من سنة 1911 حتى الاستقلال في منتصف القرن العشرين، أما الثالثة فتبدأ مع الإعلان عن تأسيس المملكة الليبية المتحدة عام 1951 حتى حراك سبتمبر 1969، والفترة الأخيرة منذ الحكم الجماهيري للفرد الواحد وصولاً إلى العام السابع من الحراك الفبرائري 2011.

حميمية العلاقة بينها وبين كل أفراد الشعب رجال ونساء باعتبار النوع الاجتماعي. ولم تأخذ مشاركة المرأة في بناء المجتمع وتمكينها من أدوات الانخراط للمساهمة في صنع القرارات ووضع السياسات على مستوى الدولة بعين الاعتبار.

سأطرق هنا إلى وضع المرأة الليبية والتشريع في حقبة الملك، حيث كان الملك إدريس السنوسي وكما جاء في العديد من الكتب والمقالات التي قرأتها، مؤمناً بأن للمرأة حق كامل كما للرجل، ولا بد أن تعيش في حرية تامة شأنها شأن الرجال، وتمارس دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع دون وصاية من أحد. وكان يرى في إقصاء المرأة إقصاء لنصف المجتمع، ونظر إلى حرمان المرأة من حقوق المشاركة على أنه مخالف لقيم الإسلام وسائر الرسائل السماوية وكافة العهود والمواثيق الدولية. وكان أيضاً يرى في احترام المواثيق الدولية والاتفاقيات المبرمة بشأن

ظلت المرأة كياناً ضبابياً لا وجود له فعلياً في الحياة العامة والحياة السياسية، وظلت أدوارها على مستوى صنع القرار تقتصر في المجال الاجتماعي، وتتواجد في المجال الثقيل عبر الإعلام المؤطر والمحدود جغرافياً. كما انحصرت في متطلبات الفكر المجتمعي الذكوري، المرتبط أيضاً بمستوى ثقافة المجتمع ومدى انفتاحه من عدمه على العوامل الأخرى. وظل واقعها مرتبطاً بعدد العوامل والسياسات المتبعة في الدولة، حيث جندرة هيكلية المواقع بالدولة هي من تحدد نوع العلاقة بين المرأة والدولة وتحدد واقعها.

تمثل أشكال أنظمة الحكم في الدول طبيعة العلاقة بين الشعب والدولة، كما يعتبر الدستور هو الضامن لحياة تلك الشعوب بكرامة. فمن خلال منظومة تشريعاته وقوانينها ومدى حرصها على وضع السياسات التي تضمن حق الجميع في هذا المجتمع. لم تهتم تلك الأنظمة في ليبيا في تشريعاتها وقوانينها إلى أهمية

حقوق الإنسان قيمة وحاجة لأبد أن تتمسك بها الدول إذا ما كانت جادة في النهوض والتطور. فكان التشريع التي صدر في 27 أبريل 1963م أول قانون دستوري منح المرأة الليبية حقوق المشاركة في كافة جوانب الحياة، وعلى رأسها حق التصويت في الانتخابات النيابية.

على الرغم من اتفاق أغلب المصادر على هذا السرد إلا أنني أعتبرها صبغة لطيفة لإظهار المجتمع في تلك الحقبة بمظهر متمدن، أما من المنظور الجندي فإنه لا يرتقي إلى أن يطلق عليه مجتمع عادل. فريادة المرأة برزت في الإطار النمطي حيث الاجتماعي والثقافي، القوالب الناعمة وكأنها تحاكي جسدها وشعورها المرهف وحبها للزهور وشعرها المنسدل بترتيب على كتفها حيث يذكرني هذا بالقول الشهير «رفقا بالقوارير» الذي سخر ليقال في غير مقامه.

وبالإشارة إلى شكل نظام الحكم في ليبيا في عهد الملك وهو نظام الحكم الفيدرالي، تكونت لجنة الستين لإعداد الدستور من داخل الجمعية الوطنية وقسمت اللجنة إلى عشرين عضو من كل من برقة وطرابلس وقرنق من التفاوت في عدد السكان بين هذه الأقاليم. ووزعت المقاعد وأعلنت الشخصيات والمهام دون الاعتبار إلى وجود المرأة ممثلة بينها.

وشكليا تطورت كثيرا التشريعات والقوانين المتصلة بوضعية المرأة في حقبة القذافي، حيث حاول أيضا إظهار اهتمام كبير بحقوق المرأة، حين أكد في إعلان قيام سلطة الشعب يوم 2 مارس 1977، أن السلطة في ليبيا يمارسها الرجال والنساء من خلال المؤتمرات الشعبية، نظام التصعيد. أما في حقيقة الأمر فإن واقع المرأة في المجتمع الليبي بعاداته وتقاليده لا يمكن المرأة من الخروج لأماكن المؤتمرات الشعبية والتصعيد، وهذا ضمنا حرمان لمشاركة المرأة السياسية.

اتجهت التشريعات في عهد القذافي نحو دعم حقوق المرأة وتعزيزها. وقد تمثلت البداية بصدور القانون رقم 10 لسنة 1984 بشأن الزواج والطلاق وآثارهما، متضمنا حق الحاضنة في بيت الزوجية. وفي السنة التالية، صدر القانون رقم 16 لسنة 1985 بشأن المعاش الأساسي، وقد ألزم الدولة بكفالة الأرمال والمطلقات، وقرر للأرمل التي لا تجد موردا كريما للعيش معاشا أساسيا يضمن لها حياة كريمة (المواد 7 إلى 12). أيضا أكد القانون رقم 12 لسنة 2010 المتعلق بالعمل على أن حق العمل واجب لكل المواطنين ذكورا وإناثا (المواد 2، 24، 25). وأكد على ضرورة تشغيل النساء في الأعمال المناسبة لطبيعتهن وعدم جواز التمييز ضد المرأة. وقرر تمييزا إيجابيا لصالحهن بخصوص مدة إجازة الولادة مدفوعة الأجر بالكامل والتي حددت بثلاثة أشهر. وأعلن القانون مبدأ مساواة المرأة والرجل في الأجر،

وتمتعت المرأة في ليبيا بحق السفر دون موافقة من أحد ورفضها أن تكون زوجة ثانية. صادقت ليبيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) سنة 1989 بتحفظ على المادتين (16،2). وصدر القانون الأساسي رقم 20 لعام 1991 الذي يعد بمثابة وثيقة دستورية في ذلك الوقت بغياب دستور واحتوى على ثمان وثلاثين مادة، نصت المادة رقم (1) منه على أن «المواطنون في الجماهيرية العظمى ذكورا وإناثا أحرار متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم. كما أكد في المادة رقم (2) على حقوق المرأة في ممارسة السلطة وعلى أنه لا يجوز حرمانها من واجبها في الدفاع عن الوطن، وكذلك إلزامية التعليم لكل الأطفال إناثا وذكور.

في الفترة من حراك فبراير 2011 إلى هذا العام آذار 2017 لن أتحدث عن مشاركة المرأة في ذلك الحراك طموحا منها في أنه السبيل إلى تحقيق حقها في المشاركة و اكتسابها الشخصية الاعتبارية بصفة المواطنة من الدرجة الأولى، والذي سقط منذ يوم التحرير في خطاب التحرير الهزيل للسيد عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي، حين اعتقد أنه جاء بالسمكة من ذيلها وأعلن حق الرجل الزواج بمثنى وثلاث ورباع دون اعتبار للزوجة الأولى، واعتبره من أهم المطالب في هذه الثورة الدموية. ونهاية بما صدر في قرار الحاكم العسكري فبراير 2017 الذي جاء فيه منع النساء من السفر دون محرم، مرورا بمعاناة يشهدنها كل العالم عبر صفحات التواصل الاجتماعي والنشرات الإخبارية، بسبب الانشقاق السياسي والفوضى العارمة وانتشار السلاح وتغول العصابات المسلحة وتمركزها في أغلب المدن. فأصبح يوم المرأة الليبية يبدأ بمعاناتها منذ صباح كل يوم من خوف وقلق وتهديد، واختطاف وقتل ونزوح وتهجير ووضع اقتصادي منهار، ضرب في مقتل هو معاشها الأساسي لتعيل أسرته وتوفر احتياجاتها الخاصة. حماية المليشيات والعصابات المسلحة للبنوك يجعلها عرضة للمساومة لكي تتمكن من حصولها على مبلغ من المال، ووضع اجتماعي ممزق، حيث الدم والثأر بين القبائل والأسر. أوضاع صحية مؤلمة و صعوبة في النفاذ إلى الخدمة الصحية. حالة نفسية مربكة مضجعة حيث لا مفر من هذا الوضع باستمرار الانشقاق السياسي واحتلال المليشيات المسلحة للبلد.

للنازحات مع كل ماسبق ذكره خصوصية المعاناة المعيشية في مخيمات من صفيح لا تحمي حر الصيف ولا تقني برد الشتاء. ناشطات ومدافعات عن حقوق الإنسان ومطالبات بالدولة المدنية متهمات بالتخوين والفكر المتطرف العلماني الخارجات عن العقيدة الإسلامية، وإن كن يلبسن الحجاب، يتعرضن لسلسلة من التهديد وصل إلى مستوى الغدر والاعتقالات، واضطرت أغلبهن إلى الخروج من ليبيا. في المهجر معاناة أخرى رحلة عذاب مع المجهول ●



# عدم تطبيق اللامركزية في فلسطين يؤدي إلى تهميش النساء!

إيمان فقها - فلسطين

تعتبر ردينة أبو جراد واحدة من النساء ذوي الاحتياجات الخاصة والقيادية في المجتمع الفلسطيني، قدمت تدريبات عدّة وأنشطة مختلفة في مجال عملها، وعانت من تهميش الجمعيات والمؤسسات النسوية لهذه الفئة. تذكر ردينة أبو جراد: «فرصة العمل للنساء بالمجالات جميعها ضئيلة جداً، طالبنا باستمرار بعدم التمييز، وإعطاء الفرصة لذوي الاحتياجات في التعليم والعمل والانتخابات، وتطبيق القانون بحقهن، وإن توظفت فإن راتبها ضئيل للغاية».

تواجه ردينة مشكلات عدة في مكان عملها منها عدم مواءمة المكان لسير ذوي الاحتياجات الخاصة، ونظرة المجتمع السلبية للمرأة بأنها سهلة الاستغلال، وعدم تقبل فكرة تدريسها أو حتى أفكارها وآراءها بسبب إعاقاتها. وتبين ردينة أنّ المرأة إن لم تدافع عن حقها في وجودها الكامل في هذه الحياة وتقلد المناصب الكبرى لن تصل للقمّة، فيما تطالب المسؤولين وذوي الاختصاص بتقليد النساء مراتب عليا لأنهن على كفاءة في تجديد المجتمع وتطويره ولو صنّفن على أنّهن من ذوي الاحتياجات الخاصة.

## قيادات بمناصب كبرى..

الدكتورة ليلى غنام، التي تقلدت منصب أول محافظ لمحافظة رام الله في فلسطين منذ ست سنوات كانت خير مثال للمرأة الفلسطينية القيادية التي تحدت لتصل وتقدم للشعب الفلسطيني العطاء الكبير، وتعدّ نموذجاً قوياً يحتذى به. كما توضح غنام أنّ المرأة الفلسطينية



«مجتمعنا يستغل فرصنا بالعمل لأننا من ذوي الاحتياجات الخاصة»، هي الكلمات التي تحدت بها ردينة أبو جراد، الموظفة في برنامج تأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات في الإغاثة الطبية معربة عن أسفها من طريقة تعامل المجتمع مع هذه الفئة وعدم تطبيق نظام اللامركزية.

يؤقر نظام اللامركزية فرصاً متساوية لكلا الجنسين، ويساهم في الحد من الفجوات بين الرجال والنساء، ويطور أوضاعهن في المجالات كافة، ويساهم في خلق نوع من التجديد والتطوير في المجتمع الفلسطيني. إلا أنّ معوقات عدة تحول دون تطبيق هذا النظام، وتقف عائقاً أمام النساء دون استفادتهنّ منه، أو إسهامهن في تطوير بنية المجتمع.





إن هناك إمكانية كبيرة للنساء الفلسطينيات في التقدم في حياتهن المهنية، معربة عن أملها في أن تستفيد النساء من فرص التوجيه والتدريب ومن الإعلام الاجتماعي في توسيع مشاريعهن الاقتصادية والنمو أكثر اقتصادياً في هذا المجال.

من جهتها، لا تجد الصحفية فيحاء خنفر أي تغيير يذكر على وضع المرأة وخاصة في الانتخابات، فالنساء لا يجدن حقهن في الترشيح كما الرجل، والمشكلة على حد قولها تكمن في القانون والثقافة المجتمعية الذين يضعان المرأة خلف الرجل دائماً.

أما الناشط الشبابي محمد المصري فيذكر: «تقلدت المرأة مناصب مهمة في مجتمعنا الفلسطيني وأثبتت جدارتها بها، وهذا يحفز المختصين على التفكير باستدراج نساء يعملن على النهوض بالواقع الفلسطيني والارتقاء بالوجود». وفي رأي مغاير، ينظر الشاب سامر محمود إلى المرأة بأنها لا زالت عاطفية، وغير قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية، أو تقلد مناصب كبرى من شأنها أن تحسن من واقعنا الفلسطيني لأنها ستبقى تحت تأثير العاطفة فيما نحتاج على حد قوله للعقل والمنطق في الحكم على الأشياء.

لا شك أن اللامركزية وتطبيقها سيعود على النساء بالفائدة الكبرى في انتفاعهن من سياساته، ويبين مكانم القوة في قيادة المرأة للمناصب الكبرى ليوافق فرص المساواة بين الرجل والمرأة. ويبقى السؤال: هل سيطبق نظام اللامركزية في فلسطين بسياساته كافة؟

ولدت من رحم الوجود لتناضل من أجل تحقيق المستحيل لذلك يجب أن تكون في مقدمة العمل الريادي، فالحضور النسائي متميز وموجود، وقد استطاعت المرأة أن تصل مواقع غير تقليدية، وبارادة المرأة وإصرارها ووعيها ستبلغ الأضعدة كافة. كما شهد القضاء الفلسطيني تعيين قاضيتين شرعيتين الأولى في رام الله خلود الفقيه، والثانية في الخليل أسمهان الدحدي ليثبتن قدرتهن على تولي المناصب القيادية العليا.

## قيادة المرأة مهمة..

تؤكد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مريم أبو دقة في كلمة لها عبر موقع سما أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار، ووضع الخطط والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها حتى لا تتركز القوة بيد فئة دون الأخرى. وتبين أبو دقة في حديثها أن المشاركة السياسية في ظل هذه الثقافة السائدة التي قسمت العمل على أساس الجنس صعبة ومعقدة، فوضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين لا يزال في بداياته على الرغم من حجم التضحيات التي قدمتها النساء على مدار التاريخ، والدور المهم الذي لعبته مما يستدعي الاهتمام بهن وعدم إقصائهن.

بدورها تقول نائبة القنصل الأمريكي العام في القدس «دروروثي شي» في مقابلة منشورة على وكالة أخبار المرأة

# امرأة مديدية...

## ذكرى سرسم عراقية لا تحترف بالخطوط الحمراء

عنان المخار - العراق

حاملات هموم النساء والمدافعات عن قضايا المرأة في العراق كثيرات، وكثيرات أيضاً الحاملات لهموم وقضايا شعبهن بشكل عام، مُصدّرات أنفسهن مدافعات عن الفقراء، وعن المعتقلين ظلماً، والمهجّرين من مناطقهم بفعل الإرهاب، متخذات من محافل مختلفة ومنصات التواصل الاجتماعي والمظاهرات منصات للمطالبة بحقوقهم.

والسبب وفق قولها، يعود لكون «المجتمعات التي تعيش مرحلة استقرار أمني واقتصادي واجتماعي تتشكل لديها معايير ومفاهيم بشكل تراكمي بناء، لكن المجتمع العراقي شهد متغيرات كثيرة ووضعاً غير مستقر منذ عام 1958 (نهاية الحكم الملكي بانقلاب عسكري) لهذا لم تتح لهذا المجتمع فرصة بناء تقاليد ومفاهيم خاصة به». وتصف سرسم المرأة العراقية بأنها من بين الضحايا في العراق، والسبب بحسب رأيها هي الحكومات، موضحة أنه «عندما تكون السلطة متقدمة، أو تحاول أن تبدو متقدمة، تجد مساعي لإشراك المرأة في صنع القرار، لكن ذلك يكون من ناحية شكلية فقط، وفي نفس الوقت تجد تنامياً لدور العشيرة وهذا التنامي أيضاً يزداد ويتراجع وفقاً لهوى السلطة».



وتابعت أنه «في أوقات الحروب والنزاعات فإن كل الفئات الضعيفة والمستهدفة تكون عرضة للاضطهاد وليس المرأة فقط. حين يحاول كل طرف في النزاع فرض سلطته على الشارع مستغلاً غياب سلطة القانون فإن الضحايا تكون عادة الفئات الضعيفة، التي تشمل أبناء الأقليات الدينية، النساء، والمعاقين، والمثليين».

وترى سرسم أنه «في وسط الصراعات القائمة لا تشكل قضية المرأة ولا قضية الفئات الضعيفة الأخرى أولوية لدى السلطة والحكومة، لذا لا يمكن التعويل على مساعي الحكومة في تبني قضية المرأة وحققها في تقرير مصيرها» مشيرة إلى أنه «لولا ضغوطات المجتمع الدولي لما تحقق للمرأة أي منجز على صعيد التشريعات القانونية، التي تحققت عبر الحملات المدافعة التي تقودها منظمات المجتمع المدني».

وتبرز بين أولئك النسوة عدة نساء، هن الأكثر حراكاً، والأكثر اشتغلاً بين زميلاتهن الناشطات، ويعتبرن نساءً حديديات. وتعدّ ذكرى سرسم، وهي الفنانة التشكيلية، والصحفية والناشطة في مجال المجتمع المدني، من بين أبرزهن. وسرسم عرفت بالكثير من النشاطات، فهي تشارك باستمرار في مظاهرات سلمية، لمناصرة قضايا إنسانية ووطنية، وتشارك في حملات مدنية ومجتمعية، تسعى من خلالها لنشر القيم الإنسانية وتقود نشاطات فنية وثقافية من خلال فعاليات مختلفة، تُنظّم في مؤسسة برج بابل، التي تشغل ذكرى سرسم فيها منصب المديرية التنفيذية. في حديث لـ «كوتريات» تطرقت خلالها لذكرى سرسم لما يعاينيه بلدها، ودورها كناشطة فيه، وما تواجهه من مصاعب كونها تتبنى إيصال صوت فئات مضطهدة، تشير سرسم إلى أن الشعب في بلادها «متأرجح ويتبع هوى السلطة».



والأحزاب بسلطة وأتباع قد يتعرض من يسهم بكلام أو يجاهر بالهتاف ضدهم في المظاهرات إلى الاعتقال، لكن قاموس ذكرى لا يعترف بـ«الخطوط الحمراء»، وعلى صفحاتها الشخصية في منصة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، تشن سرسم حملات مستمرة، تتهم فيها كبار رجالات الحكومة بالفساد تارة، وأخرى تطالب المواطنين بعدم انتخابهم، وغيرها من المنشورات التي تهاجم فيها المسؤولين والأحزاب، وتلك الصراحة التي تتحدث بها سرسم، جلبت لها خطراً كبيراً هو التهديد بالقتل.

تقول سرسم «ببين فترة وأخرى تصلني رسائل على الخاص فيها إساءات، وأحياناً تهديد مبطن، وهناك أشخاص نشروا على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك كتابات فيها تحريض على قتلي. علمت أن القضاء العراقي يحاسب على ما ينشر من إساءات عبر صفحات التواصل الاجتماعي، فقد لجئت فعلاً للقضاء قمت برفع دعوى والقضية أخذت طريقها».

وترى سرسم أن «ما تنشره المرأة يحسب له حساب عشرات المرات أكثر مما لو نشر الرجل شيئاً مشابهاً». واستشهدت سرسم بزميلتها الصحفية أفراح شوقي، واصفة إياها بأنها «أفضل مثال للتهديد والخطف الذي تعرضت له بسبب نشر مقال، فيما هنالك عشرات المقالات المسيئة لم يجري محاسبة كتابها لا قانونياً ولا ميليشيائياً».

وكانت أفراح شوقي اختطفت من قبل مسلحين في وقت سابق من العام الجاري، وأطلق سراحها بعد أن أثار قضية اعتقالها الرأي العام، وعرفت شوقي بنشاطاتها الداعية لمحاسبة الفاسدين في الدولة. عن النشاطات التي تنظم في برج بابل، تقول سرسم، إنها كثيرة، موضحة «لدينا زخم كبير وتعرض علينا الكثير من النشاطات الأدبية والفنية التي يطلب أصحابها تقديمها لدينا» لافتة النظر إلى أن هذه النشاطات تصب في صالح الدفاع عن فئات من الشعب تعرضت للظلم. وعن آخر هذه الأعمال، قالت: «نظمنا في برج بابل قبل شهرين معرضاً لفنانات تشكيليات، عرضت أعماله في مبنى مجلس النواب كجزء من حملة للدعوة على التصويت على قانون مناهضة العنف الأسري».

وتابعت: «أما مهرجان الدراجات الهوائية، فقد نظمناه يوم 4 فبراير / شباط، وشارك فيه ما يقارب من 300 امرأة ورجل وكانت النساء والفتيات المشاركات سعيدات جداً بعد التغلب على حاجز ركوب الدراجة في الشارع وسط الجمهور» حيث تعتبر قيادة المرأة للدراجات الهوائية، من التصرفات المعيبة التي يرفضها الشارع العراقي. واستطردت بالقول «نستعد حالياً لسلسلة معارض وهناك نية لتنظيم مهرجان للموسيقى في الشارع وقد بدأنا باللقاء بعدد من الفرق» ●

ووفقاً لهذا تقول سرسم: «أنا وكثيرات غيري نحاول أن نبين للمجتمع أن المرأة كائن يتمتع بكامل المقدرة على صنع القرار وخلق التغيير؛ لكونها المسؤول الأول عن تنشئة الطفل» لذلك فهي تجد أنه «على الرجل الزوج أو الأخ أن يعي بأن تربية النشء من قبل امرأة جاهلة ضعيفة خائفة سيؤدي بالتالي إلى تنشئة خاطئة. ولأننا ندرك بأن المجتمع العراقي قابل للتغيير والتأقلم لذا فالمبادرات البسيطة تترك أثراً إيجابياً».

مبادرات كثيرة ومختلفة تشارك فيها سرسم، هي ومن معها من النساء يكسرن بتلك الممارسات حاجز العادات الذي وضعه المجتمع أمام المرأة العراقية، في حين أنها تمارس دوراً إنسانياً ووطنياً ومجتمعياً سليماً. فسرسم تشارك باستمرار في مظاهرات سلمية، تخرج مطالبة بتنحي المسؤولين عديمي الكفاءة، ومحاسبة الفاسدين، والإفراج عن سجناء وناشطين، بالإضافة إلى مبادرات أخرى متعددة من أبرزها خروجها مع مجموعة نساء ورجال وهم يقودون الدرجات الهوائية في أحياء بغداد.

حول ذلك تقول سرسم، إن «مشهد وجود نساء في التظاهرات يعطي انطباعاً مختلفاً وبشكل مؤشراً إيجابياً، وعادة ما كنت أسمع من أفراد القوات الأمنية بأن التظاهرة كلما كان فيها نساء فهي مظاهرة مدنية». وتتطرق إلى مبادرة الدرجات الهوائية، وتقول إنها «كانت دعوة لاستخدام الدراجة في التنقل؛ وذلك لفوائدها الكثيرة من الناحية الصحية والبيئية وتلافي الازدحامات المرورية».

ذكرى سرسم عرفت بدفاعها المستميت على مدينة البلاد، وحق الناس بالتمتع بحريتهم، بما منحهم الدستور من حقوق وصلاحيات في هذا الشأن، وفي حين يبتعد الكثير من الرجال عن الخوض في مواضيع تتعلق بكبار رجالات الحكومة، والأحزاب والمليشيات؛ خوفاً من أن يلحق بهم الأذى، لتمتع تلك الشخصيات





## الشباب وانتشار الظاهرة السلفية في تونس

بفئة الأديب - تونس

شهد المجتمع التونسي إثر أحداث 14 جانفي 2011 جملة من التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة التي شكلت أرضية خصبة لنشأة عدد من الظواهر الطارئة تعد الظاهرة السلفية أبرزها. ظاهرة تنامت بشكل واسع في ظل ما اتسم به المناخ السياسي والاجتماعي من اضطراب وعدم استقرار ملحوظ ساهم في تعميق أزمة متعددة الأبعاد لا يزال تأثيرها واضحا حتى الأونة الأخيرة. حيث استأثرت هذه الأخيرة باهتمام متزايد لدى كل مكونات المجتمع، إذ ارتبط شيوع هذه الظاهرة بتطور الأحداث الجارية في الساحة السياسية وتعمقها، حتى أضحت مفهوم التطرف العنيف صفة لصيقة لكل حدث مستنكر طارئ على الساحة السياسية والاجتماعية للدولة. وهو ما أدى إلى تكثيف الجهود الأكاديمية نحو المساهمة في تفكيك هذه الظاهرة المستحدثة والطارئة على ثقافة المجتمع التونسي. ذلك من خلال السعي إلى صياغة تشخيص علمي يساهم في تحديد العوامل المساهمة في إنتشار هذه الظاهرة بين صفوف الشباب التونسي والأسباب المسؤولة عن تعميق هذه الأزمة الاجتماعية. تشخيص قد يساهم بدوره في إيجاد حلول عملية لمعالجة هذه الظاهرة والحد من تغلغلها في الجسد الاجتماعي للدولة. وهنا فقد اختلفت المقاربات الساعية إلى تحديد الدوافع التي أدت إلى تنامي مظاهر التطرف العنيف بين من يؤكد أنها نتاج عوامل خارجية تعكس حالة الصراع والتنافس الدولي باتجاه تجسيم أجندات سياسية معينة، وبين من يعتبرها نتاجا لنسق من التراكمات المرتبطة بعوامل مختلفة منها البيئية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والإيديولوجية.



في هذا الإطار يتنزل هذا المقال الذي يعرض نتائج الدراسة الكمية التي تم إجراؤها تحت إشراف المرصد الوطني للشباب بدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية بكندا تحت عنوان «الأشكال الجديدة للمشاركة لدى الشباب. إعادة التفكير في إلتزام الشباب التونسي» والذي يندرج ضمن مشروع «شأن»: الشباب و الاعتراف الاجتماعي و خلال التحولات الاجتماعية و السياسية في تونس 2014. دراسة تهدف إلى رصد مواقف الشباب التونسي من الظاهرة السلفية وذلك من خلال تحديد تمثلات الشباب

غايات في تلك المجالات تتراوح بين الإخضاع والضغط والتعديل والتهميش وقد يطال آخرين غير مستهدفين. هذا السلوك البشري القسري غير السلمي يحدث بين الأفراد أو الجماعات بعضها تجاه بعض داخل مجتمع معين أو بين مجتمعات معينة وعناصر معينة. ويتولد أساسا من تقاطع أو تداخل أو تضافر عناصر من بيئات مختلفة.

لمفهوم السلفية ومدى ارتباطه بالمعنى الاجتماعي والديني المحلي إضافة إلى محاولة لرصد مواقفهم من بعض السلوكيات المتداولة لدى المنتمين للتيار السلفي مع التركيز على إبراز تقييمهم الخاص لأسباب ودواعي انتشار هذه الظاهرة.

## الظاهرة السلفية لدى الشباب التونسي : أي تعريف؟

أبرزت نتائج الدراسة تعاطفا واضحا لدى الشباب المستجوب مع تعريف الظاهرة السلفية في دورها الديني، كشف عن تماه جلي في مستوى التمثلات الاجتماعية للشباب بين المحتوى الديني للظاهرة السلفية و المعطى الديني المحلي. حيث تجاوزت نسبة المستجوبين الداعمين لهذا التماهي أكثر من ثلث العينة (45%). موقف يتدعم بموافقة 32% من العينة على اعتبار إحياء تعاليم الدين الإسلامي من أهم المقاصد التي تهدف هذه الحركة إلى تحقيقها. إضافة إلى إعراب جزء هام من العينة عن رفضهم لتعريف هذه الظاهرة كظاهرة دخيلة على المجتمع ليكشف عن ضبابية في مستوى المرجعيات الثقافية و السجلات الدينية لدى الشباب التونسي نتجت عن سياسات عامة مهمشة للمعطى الديني أدت بدورها إلى تعميق الهوة بين المعطى الديني والثقافي.

باعتبار أن المعالجة العلمية لأي قضية تتطلب وجوبا تحديد المفاهيم ذات الصلة بالظاهرة المعالجة من خلال تعريف يوضح مكوناتها وخصائصها. لذلك وجبت الإشارة إلى أن مفهوم التطرف العنيف يشمل كل تصرف أو سلوك بشري ينزح إلى استخدام قدر من القوة القسرية بما في ذلك الإكراه والأذى الجسدي والاستخدام غير المشروع للسلاح ولتقنيات التعذيب التقليدية والحديثة المخالفة لحقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في التعامل مع إدارة العلاقات الإنسانية، بما في ذلك الاختلافات في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهدف تحقيق





المجتمع التونسي ترتفع بإنخفاض المستوى التعليمي في عينته البحث وهو ما يعكس دور المعطى الثقالي في صياغة تمثلات الشباب لهذه الظاهرة.

## مواقف الشباب من السلوكيات السلفية

يذهب أغلب الشباب المستجوب إلى تبني موقف سلبي من سلوكيات المنتمين للتيار السلفي. حيث أبرزت النتائج رفضا جليا لأغلب الممارسات السلفية في المساجد من قبل الشباب مقارنة بمسألة المشاركة في العمل الجمعياتي والسلوك المظهري باعتباره تعبيراً فردياً تنضوي ضمن الحريات الشخصية 71%.

لم تحد المعطيات عن إبراز حذر واضح في التعاطي مع مسألة الممارسات السلفية من قبل العنصر النسائي المشارك في الاستبيان، إذ عبرت الشبابات عن موقف حاد تجاه الممارسات السلفية داخل المساجد الذي يتسم بالعنف و العدوانية لينأى بذلك عن كل أشكال الانتماء إلى الدين الإسلامي لما له من دور في نشر ثقافة العنف و تهديد السلم الاجتماعي. موقف كشف عن تخوف واضح لدى المرأة التونسي من الانعكاسات المحتملة التي يمكن أن تنجم جراء «التغول الديني» و ما يمكن أن يترتب عنه من انعكاسات سلبية على موقع المرأة في المجتمع يمكن أن تطل بدورها المكتسبات التي حققتها طيلة السنوات الأخيرة في مختلف المجالات.

كما كشفت المعطيات عن تباين جلي في المواقف وفق متغير النوع حيث أبدت النساء المستجوبات اعتراضاً واضحاً على اعتبار هذه الظاهرة مظهراً من مظهرات الدين الإسلامي 75% تدعم بارتفاع نسبة رفضهن لتعريف الظاهرة السلفية كظاهرة تنتمي للموروث الاجتماعي التونسي 72% أو تسهم في إصلاح المجتمع التونسي 82%. موقف يعكس مدى تخوف المرأة التونسية على مكتسبات قانونية واجتماعية طالما سعت إلى تحقيقها والذود عنها نظراً لما يمكن أن يشكله إنتشار هذه الظاهرة من تهديد لها.

نتائج تتناقض مع الموقف المسجل من السلفية الجهادية حيث اعتبر أغلبية الشباب المشارك في الاستبيان أن المنتمين لهذا التيار ليس لهم دراية كافية بتعاليم الدين الإسلامي وأنهم مسؤولون بشكل مباشر عن موجة التحاق الشباب التونسي بسوريا وتورطهم في مسألة الجهاد 72.36%. لتؤكد بذلك نبذا صريحا لكل أشكال التطرف العنيف تحديداً إنخراط الشباب في السلفية الجهادية من قبل الشباب التونسي وذلك لما لها من تأثير واضح على تفكيك التماسك الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن متغير المستوى التعليمي كان له تأثير واضح على النتائج إذ أننا رصدنا أن نسبة التعاطف مع الظاهرة السلفية كحركة دينية متمهية في مقاصدها مع الدين الإسلامي وعنصراً غير دخيل على





الإقتصادية و الإجتماعية و ما لها من إنعكاسات سلبية على المستوى النفسي. كما كشفت المعطيات أن إنتشار الفكر السلفي في المساجد وفق آراء الشباب 55.6 % هو من أهم العوامل التي ساهمت في دفع الشباب نحو الإنحراط ضمن الجماعات السلفية حيث تم اعتمادها كفضاء لترسيخ قواعد فكرية لهذا المنهج السلفي. وهو ما يبرز الدور المفصلي الذي لعبته المساجد في عملية الحشد الأيديولوجي الجهادي للشباب التونسي و الذي أجمعت عنه الدراسات المختلفة حول الظاهرة السلفية.

لم نلاحظ تباينا شاسعا في الأجوبة وفقا لمتغير النوع حيث بلغت نسبة المستجوبين التي تعتبر انتشار الفكر السلفي في المساجد العامل الأساسي لانتشار هذه الظاهرة بين صفوف الشباب 59 % لدى الشابات و 53 % لدى الشبان.

مثلت الدراسة مدخلا هاما لرصد مواقف الشباب التونسي إزاء الظاهرة السلفية في ظل التحولات السياسية والإجتماعية التي يعيشها المجتمع التونسي منذ 14 جانفي 2011. إذ كشفت نتائجها عن تعاطف نسبي تجاه الظاهرة السلفية لدى الشباب تنخفض أهميته كلما اتجه الإستبيان نحو استطلاع مواقف الشباب من تواجد الظاهرة السلفية في الفضاء العام وانحراطها في الحياة السياسية. موقف تبرز حدثه من خلال تقاطعه مع متغيري النوع الإجتماعي و المستوى التعليمي، حيث كشف الإستبيان عن رفض قاطع للظاهرة السلفية لدى الشابات مقارنة بالشبان مبرزا بذلك تخوفا إزاء مكتسبات المرأة يتعمق بارتفاع المستوى التعليمي. نتائج تبقى منقوصة في غياب دراسات كيفية تسلط الضوء على دور التحولات السياسية في نشأة هذه الظاهرة و علاقة الشباب بالمنظومة القيمية المحلية كعناصر محورية في تفكيك هذه الظاهرة •

موقف تشتد حدته كلما اتجهت الدراسة نحو تقييم مدى إقتناع الشباب التونسي بقدرة المنتمين للتيار السلفي على الإنحراط في الحياة السياسية الديمقراطية و مدى رضاه عن الدور الذي لعبه السلفيون خلال مرحلة الإنتقال الديمقراطي. نتائج تدعمت بمعطيات أثبتت أن نسب الإقتناع بجدوى الخطاب الديني للسلفيين مرتفعة 42 % مقارنة بالنسب المطروحة في ما يخص تقييمه لجدوى الخطاب السياسي للسلفيين 11 % .

على أن هذه النتائج تختلف قراءتها بارتباطها بمتغير النوع الإجتماعي، حيث بينت الدراسة أن موقف الشابات من مدى جدوى الخطاب السياسي للمنتمين للتيار السلفي تعد أكثر حدة من موقفهن تجاه الخطاب الديني لهذا الأخير مقارنة بالعنصر الرجالي . إذ بلغت نسبة الشابات اللاتي لا تعترف بجدوى الخطاب السلفي السياسي 93 % مقابل 63 % بالنسبة للخطاب الديني مقارنة بآراء الشبان حيث أبرزت النتائج أن 86 % لا يعترفون بجدوى الخطاب السلفي السياسي مقابل 54 % منهم لا يعترفون بجدوى الخطاب السلفي الديني.



## عوامل انحراط الشباب في المجموعات السلفية

مثلت البطالة حسب آراء الشباب المستجوب أهم الأسباب المفسرة لانتشار هذه الظاهرة (27.2 %). نتائج تتماها بدورها مع إرتفاع عدد المنخرطين بهذه المجموعات خاصة من الفئة الشابة التي تمثل هدفا سيغا لهذه الظاهرة نظرا لما تعانيه هذه الفئة من هشاشة على مستوى الظروف

The final results of the SAHWA project have been published through a public event in the European Parliament in Brussels organized by POWER to YOUTH in March 21st, 2017 and in the International Conference of the project organized by CIDOB in Barcelona in March 23rd, 2017.

During these events, a special focus has been accorded to the increase of the educational indicators among young people in the AMCS and especially for young women. In Tunisia, the illiteracy rates for young women aged between 15 and 29 years old, is hovering the 98% and 58% of young people with university (high) educational level are women.

In fact, the SAHWA's results reflect a reverse in educational rates between boys and girls in Tunisia. We note that girls are more likely to continue their education once they survive the first and the middle cycle, in opposite of boys who are more likely to leave school early and the main reason is the studies difficulties. In fact, in Tunisia and in opposite with the other countries in the region, the problem of school dropout is more encountered by boys more than girls. That can explain the heights rate of university graduating among girls.

Unfortunately, the increase in the educational level among young women had not been translated in real job opportunities for young graduated girls in the employment market. According to the SAHWA's results, the unemployment is the most important problem encountered by young people in the AMCs and huge disparities are recorded in unemployment rates between men and women in these countries. In Tunisia, and according to the SAHWA Youth survey, 41% of Tunisian youth are moving between the category of NEET and unemployed, where 61% of them are women.

Knowing that non graduated unemployed young people are twice of graduated unemployed young people, these two categories are facing a common obstacle to access the labor market. Also, the SAHWA's results are reflecting disparities in unemployment rates recorded between regions where one of three young people in urban areas is unemployed or one of five young people in rural area is unemployed. These disparities in addition to the economic impasse in which young people find themselves after leaving the educational world reinforce the feeling of exclusion among young people and especially young women who are faced by their incapacities to finalize their transition process towards a stable social life.

So by being in distressed economic situation, young people are looking for a solution to end their economic suffering. According to the SAHWA youth survey, Migration is one of the most popular solution adopted by Tunisians youth where 53% of young people aged between 15 and 29 years old in Tunisia are tending to migrate in aim to look for new job opportunities abroad the country and try to approach more comfortable life with affordable living conditions. It should be noted that migration trends in Tunisia are the highest in all research countries.



In fact, economic factors are the most important reasons pushing young people to adopt the migration dream as a solution to their exclusion, but some social, cultural and political factors are also behind these trends.

Therefore, and according to the SAHWA results a feeling of frustration is testified by Tunisian youth face to the deterioration of their situation especially after the 2011 events. According to the young people, the failure of the post-revolution political systems to create enough of job opportunities as promised during to electoral campaigns simulated their disappointment after the great expectations they estimated achievable. As results young people express their loss of confidence in the political layer which pushed them to break with political life.

However, and to make their voices heard, young people turned their energy towards another field more welcoming and more flexible according to them. Indeed, the loss of confidence in political layer did not prevent young people to participate in public life. According to the SAWAH youth survey, 48% of youth are involved in civil society organisation but only 7% of them are officially engaged with some civil institutions where the most common form of engagement among youth is voluntary work for social and regional development. This has shown that Young people in general are aware of the importance of their participation in public life and deplore the lack of institutional means that allow them to exercise their social rights. According to the testimonies of Tunisian young people collected during SAWHA fieldwork, youth think that civil work is a better way of realization and change. Tunisian youth are aware of the importance of Civil Society Organizations (CSOs) role in local and national development and the establishment of the society structure. In proof 9 out of 10 Tunisians young consider that it's important to engage with civil society more than to engage in political institution.

However with the rise of the technologies' use, civil organizations have succeeded in attracting a significant number of volunteer and sympathizers through the Internet, which has enabled young people to actively participate, through the preferred expression space for them, web media and social networks●

# SAHWA project: Tunisia's main results and CAWTAR's contribution

Fadhila NAJAH - Tunisia

The SAHWA Project is a FP-7 interdisciplinary collaborative research project led by the Barcelona Center for International Affairs (CIDOB) and co-financed by the European Commission as part of its Research Framework Program. The SAHWA Project brings together a consortium of fifteen partners from European and Arab countries to research youth prospects and perspectives in a context of multiple social, economic and political transitions in five Arab countries (Morocco, Algeria, Tunisia, Egypt and Lebanon). The thematic axis around which the project is revolving are education, employment and social inclusion, political mobilization and participation, culture and values, international migration and mobility, gender, comparative experiences in other transition contexts and public policies and international cooperation.

The Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) was responsible of the project implementation in Tunisia as a scientific coordinator of the research country. In the beginning of the project, CAWTAR participated in the preparation and the validation of the research tools such as the questionnaire for multi-country youth survey which represent the quantitative part of the research and the interviews guide for SAHWA ethnographic field work which represent the qualitative part of the research. After that and during 2015, CAWTAR was responsible of the adaptation of the research tools to the local context and the implementation of data collection among more than 2200 Tunisian young aged between 15 and 29 years old from all Tunisia's regions.

After that, CAWTAR proceeded to the analyses of the collected data and participated in the production of the official project outputs. During this phase and based on the results of the SAHWA youth survey and the ethnographic fieldwork, CAWTAR has drafted three scientific papers describing the main research results in Tunisia and the others research countries reviewed from a gendered point of view.

The first document entitled "Gendering Youth Empowerment in Arab Mediterranean Countries" is a policy report which aims to identify the inequalities of empowerment among young males and females in the Arab Mediterranean Countries (AMCs). Disparities and inequalities already present in programmes for capacity building addressed to young men and women have been underlined in this paper. This document describe also the efforts already made by governments and civil society in the

AMCs to make a balanced efforts to empower young and the positive experiences that may be generalized and reproduced in other countries.

The second document entitled "School to work transition in the AMCs" is a policy paper which describes the status of women's school to work transition in the AMCs and highlights especially the situation of fresh female graduates, issued from poor backgrounds that face the most challenges when seeking to access the labour market.

The third document entitled "La Jeunesse et l'emigration en Tunisie" is also a policy paper which stresses the question of migration trends among Tunisian youth. Based on the data collected in the framework of SAHWA's youth survey and the SAHWA ethnographic field work, this document explain why the youth migration trends among Tunisian young are the highest in the Mediterranean region.

CAWTAR's participated also in the alimentation of an "on-line netnography" named Shababpedia, which aims to explore perceptions and concepts related to youth issues in the AMCs.

Also, and as one of the ethnographic fieldwork results, CAWTAR produced a set of youth life stories reflecting narratives of three Tunisian young people from different regions. These life stories already available on the SAHWA project official web site figure out the self-representations, perceptions and cultural trends as viewed by young people in each region.





pregnancy and childbirth deaths, marriage of minors, forced illiteracy, denial of education and further education, marginalization and exclusion from participation in public affairs and decision-making circles, denial of access to resources and services , unequal pay for the same work...

The list goes on and on in the manifestations of discrimination, which have severe consequences and implications affecting not only women, but also casting a shadow on the family and society.

International and UN conventions, treaties and conferences work to address all of these. They seek to bridge the gaps and find mechanisms to push for solutions, although it appears from the figures, statistics and data that the efforts have not reached the required level and that the dark reality related to the situation of women and their place requires sounding the alarms in different regions of the world.

Indeed, Arab women are still living in poor situations and suffering in the wake of the outbreak of wars and conflicts here and there. They therefore have become the most vulnerable and fragile link and

the most threatened and prone to dangers and setbacks.

With all this momentum, movement and permanently changing reality, all eyes today and all the clocks are turned to the 2030 deadline set by the Sustainable Development Strategy document to transform the world through the implementation of a new development agenda containing 17 goals and 169 targets. Is there hope to achieve parity in the planet on all levels? And in all regions?

It will not be enough to wait, because responsibility is shared and must be borne by all actors without exception and must also involve stakeholders, especially marginalized groups.

And to make the critical events and precise dates which we celebrate from time to time to honor the efforts of women of the world or to pay homage to the dedication of human rights or... to be a valid catalyst for the activation of rights and the realization of their rights without any discrimination whatsoever, and to be firm steps towards a world that can accommodate all ●

# would parity come to the planet by 2030?

109 years have passed since American women workers held protests to demand justice and equality in employment, protection, pay and working hours, as well as the right to education and knowledge, and to denounce manifestations of discrimination and abuse and child labor, and this was precisely on March 8, 1908.

In the world, 40 years have elapsed since the celebration, for the first time, of that anniversary since the adoption by the United Nations Organization of the International Women's Day in 1977.

During that day we all celebrate the struggles of women in all parts of the world and raise our voices loudly to call for the fulfillment of the rights and their application on the ground and enacting necessary legislative reforms to enshrine the values and principles of equity, equality and justice.

Lobna NAJJAR ZOGHLAMI - Cawtar



Every year, defenders and advocates of women's rights reap the harvest of a full year of struggle, mobility and achievement made in terms of promoting these rights and pushing for a more equitable and fairer environment, one that is more conducive to women's realization of their human and legal rights.

This harvest, however, does not neglect to remind of the difficulties and manifestations of injustice and unfairness practiced against women here and there, only because they were born female.

Feminized poverty, rape, domestic violence, exploitation, circumcision, war and conflict risks,



# Cawtaryat

64 - 2017



Edited by the Center of Arab  
Women for Training and Research



Dr. Soukeina Bouraoui  
Executive Director

Many battles have been fought by Arab women to obtain their rights ... They have won in many rights battles, lost other battles and are still fighting on many fronts to obtain a right, and develop another and prevent another of falling...

In our Arab region, women have fought to win a recognition of their rights. However, that recognition has to a certain extent awaited confirmation of those rights and enjoying them effectively.

Therefore, the road is still long, and many are the successes that have not yet been achieved in terms of closing the gaps and making the necessary legislative reforms towards the establishment of real equality before the law and in the law.

As we all celebrate March 8 as the International Women's Day, we seek as much as possible to see the evolution of the situation with a positive eye. We remember the names of hundreds of women who have led heroic struggles to promote the status of women and their place in society... and of course we will not forget our mothers and grandmothers who have worked to put us on the right path that leads us to modernity and progress, while they were far from this path and were forced not to follow it.

Nevertheless, they worked at home, in fields and farms without pay, and without having their active roles within their families and communities valued. Their enjoyment of the right to education depended on the will of the father, and their choice of the husband was involuntary.

Today, many Arab women enjoy equal rights in professional and political life. They have the right to vote and stand for office, and the doors have been opened to them in all professions.

But other women are still struggling for the same rights enjoyed by their counterparts and are deprived of many of their human rights.

I am sure that their march will inevitably lead to success towards the establishment of real equality before the law and in law, no matter how long it takes and even if the way would be beset with thorns and wounds.

The most serious obstacle to women's freedom comes from the closest people, family and parents who enjoy the «male privilege», which is practiced and upheld in private space where the first perceptions and ideas are formed about the roles of women and men and their abilities and status in the family and society.

In Tunisia, where the Personal Status Code is considered the closest legal document to achieving full equality between women and men with regard to marriage, divorce and responsibility for children, it is owed to our mothers and also to our sisters who have struggled in institutions, unions and associations that took the risk to achieve more justice and equality.

This is also due to an elite of enlightened and modern men interested in issues and concerns of women who actively participated in the defense of women's rights prior to independence, but also before the revolution of January 14, 2011, and then within the movement we have experienced over the last few years.

May we celebrate March 8 every year and make it a step towards true justice and full equality that ends discrimination and violence against girls, adolescents and women around the world as one of the most important obstacles to women's empowerment.

It is my hope that this date will lead to further consolidation of a culture of peace and dialogue, thanks to the concerted efforts of all actors who support women's issues and rights, each from his position●

كوتريات عدد 64 - مارس / آذار - 2017  
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية  
للتدريب والبحوث كوتار

Edited by the Center of Arab  
Women for Training and Research  
Cawtaryat 64 - 2017

- المديرية التنفيذية لكوتار : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- شارك في هذا العدد : آمال بابكر تلب - السودان
- ابتسام القصي - ليبيا
- بثينة الأديب - تونس
- إيمان فقها - فلسطين
- عثمان المختار - العراق
- فضيلة ناحج - تونس

الآراء الواردة في المقالات المفضلة تعبير عن الرأي  
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوتار

Signed articles do not necessarily  
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT  
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord  
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS  
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002  
cawtar@cawtar.org  
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>  
<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>  
[https://twitter.com/CAWTAR\\_NGO](https://twitter.com/CAWTAR_NGO)